الأمانة العامة
القطاع الاجتماعي
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

ورقة معلومات حول
الأهداف ذات الصلة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030

➢ الخلفية:

تم اعتماد خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 بالإجماع من قبل قادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال مؤتمر القمة الذي عقد في سبتمبر 2015. تم البدء في تنفيذها في يناير 2016 لتعمل البلدان حتى عام 2030 على تنفيذ أهداف هذه الخطة، مع كفالة اشتمال الجميع بتلك الجهود، حيث يتمثل الهدف الأسمى لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في "عدم إغفال أحد". وهذه الخطة غير ملزمة قانونياً وهي تعهد طوعي بالعمل. وتقع مسؤولية وضع الأولويات الوطنية والتنفيذ على الحكومات بالشراكة مع كل الأطراف المعنية، ويتم متابعة تنفيذها بصفة دورية كل عام من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة HLPF.

تتألف الخطة من عدة أقسام متكاملة غير قابلة للتجزئة؛ حيث يشتمل الإعلان على: المقدمة، والرؤية، والمبادئ والالتزامات المشتركة، والخطة الجديدة، وأهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ووسائل التنفيذ والشراكة العالمية، والمتابعة والاستعراض. وتتضمن الديباجة رؤية واضحة وطموحة تضع الناس والكوكب والازدهار في جوهرها. وتحتوي الخطة على: 17 هدف (لكل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية)، و169 غاية/ مقصد، و231 مؤشر. وتشتمل الغايات المدرجة تحت كل هدف على وسائل التنفيذ، إضافة إلى الهدف 17 المخصص لـ"تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة".

البنية الثلاثية لأهداف خطة 2030:

1. **الهدف:** هو الأساس، وهو يمثل النتيجة النهائية المراد الوصول إليها، ويتم قياس التقدم والنجاح نسبةً إليه.
2. **الغاية:** وهو الهدف الوسيط الذي يفترض أن يتم العمل على إنجازه للوصول إلى تحقيق الهدف الأساسي بالتضافر مع الغايات الأخرى.
3. **المؤشر:** هو أداة لقياس التقدم بالنسبة إلى الغاية المحددة بشكل مباشر، ولقياس التقدم في تحقيق الهدف بشكل غير مباشر.

➢ مكونات خطة التنمية المستدامة 2030 وعلاقتها بالهجرة:

تحدد الديباجة خمس مكونات رئيسية تركز عليها خطة 2030: **الناس** وهو المكون الاجتماعي، **الازدهار** وهو المكون الاقتصادي، **الكوكب** وهو المكون البيئي، **السلم** وهو المكون السياسي، **الشراكة** وهو المكون الثقافي. وتتقاطع الهجرة بشكل كبير مع هذه المكونات الخمس كما يلي:

1. **الناس:** حيث يتمثل هدف الخطة في عدم ترك أحد خلف ركب التنمية، وهذا يشمل بمفهومه جميع الناس بمن فيهم المهاجرين واللاجئين. وبالتالي فإن تحقيق خطة 2030 يتطلب تمكين المهاجرين، وحماية حقوقهم، وضمان ظروف عمل لائق لهم، وإدماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بغض النظر عن حالتهم (إن كانوا نظاميين أم غير نظاميين).
2. **الازدهار:** تعتبر التحويلات مصدراً مهماً للدخل في المنطقة العربية، حيث بلغ مجموعها 50.8 مليار دولار في عام 2015. كما أن التحويلات المالية من المنطقة هي أيضاً مصدر للدخل للدول خارج المنطقة، حيث تعد المنطقة العربية واحدة من أعلى المناطق المرسلة التحويلات في العالم، حيث أرسل المهاجرون في المنطقة ما يقدر بنحو 105 مليار دولار في عام 2014، أي ما يعادل 28% من الإجمالي العالمي. [1]
3. **الكوكب:** يمكن أن تهدد التغيرات البيئية والمناخية السكان، مما يدفع الكثيرون إلى الهجرة لمواجهة تداعيات هذه التغيرات البيئية. وفي المنطقة العربية، يكتسب الجانب البيئي اهتماماً متزايداً، فعلى سبيل المثال تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 6% من سكان العالم في حين يتوفر فيها أقل من 2% من إمدادات المياه المتجددة في العالم، وهي المنطقة الأكثر جفافاً في العالم. ومن المتوقع أن يؤدي التغير المناخي إلى المزيد من الانخفاض في نسب المياه مما سيؤثر بالتالي على القطاع الزراعي ويدفع بالمزيد من المزارعين إلى الهجرة بحثاً عن مصدر بديل لكسب لعيش. [2]
4. **السلم:** يشكل غياب السلم وانتشار النزاع في عدد من دول المنطقة محرك بارز للهجرة والنزوح، فقد بلغ عدد النازحين في المنطقة بحلول نهاية عام 2016 ما يزيد عن 19 مليون، بما في ذلك أكثر من 16 مليون من النازحين داخلياً وأكثر من 3 ملايين لاجئ. وفي المنطقة أيضاً نحو 5.2 مليون لاجئ فلسطيني. كما تعد المنطقة العربية أكبر منطقة مرسلة للاجئين إلى جميع أنحاء العالم، حيث بلغ عدد اللاجئين من البلدان العربية أكثر من 7.5 مليون لاجئ في منتصف عام 2016. [3]
5. **الشراكات:** تتشابه خطة التنمية المستدامة مع الإدارة الجيدة للهجرة في الاعتماد على إنشاء شراكات قوية على المستويات الدولية والوطنية ودون الوطنية مع المنظمات الدولية وعمليات التشاور الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وأرباب العمل والنقابات وجمعيات المهاجرين والأكاديميين وغيرهم من أصحاب المصالح. وقد شاركت الدول العربية في عمليات دولية بشأن الهجرة (على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية وبين الأقاليم والثنائية).

---

[1] تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017: الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمنظمة الدولية للهجرة، 2017.

[2] انظر البنك الدولي: http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/numbers-facts-about-water-crisis-arab-world

[3] تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017: الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مرجع سابق.

وهنا تجدر الإشارة إلى النقاط التالية:

- أنه من الممكن زيادة جودة وحجم الأثر الإيجابي للهجرة على التنمية في مجتمعات المنشأ والعبور والمقصد، لضمان الكرامة والمساواة لجميع البشر ليتمتعوا بحياة مزدهرة وسعيدة في بيئة سليمة ومستدامة. حيث يمكن لحوكمة الهجرة أن تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة إذا اتبعت سياسات شاملة وحسنة الإدارة، تحرص على تمكين المهاجرين من النساء والرجال وحماية حقوقهم وضمان ظروف العمل اللائقة بهم وتوفير الخيارات والحريات لهم، حيث أن التنقل البشري يمكن أن يحمل مكاسب ضخمة للدول والمهاجرين على حد سواء مما يسهم في التنمية في بلدان المنشأ والمقصد ومجتمعاتها المحلية.
- إن للهجرة والنزوح آثار بالغة الأهمية على نتائج التنمية المستدامة، كما يعتبر المهاجرون واللاجئون والنازحون في كثير من الأحيان من الفئات السكانية المعرضة للمخاطر التي ينبغي النظر في احتياجاتها بحيث "لا يتخلف أحد عن الركب"، وهو مبدأ رئيسي من مبادئ خطة عام 2030 .
- يتجلى الدور الهام للتنقل البشري في سياسات التنمية في المنطقة العربية في أن جميع أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في المنطقة العربية تشمل إشارات لبرامج عن الهجرة واللاجئين والهجرة العائدة. ويمكن أن تساهم الهجرة في التنمية المستدامة عندما تدار السياسات جيداً.
- إن الحوكمة الرشيدة للهجرة ومقاصد أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة هي أيضاً ذات صلة بالعمليات التي يقوم عليها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة بشأن الهجرة الآمنة والمنظّمة والنظامية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وإطاره للتعامل الشامل مع مسألة اللاجئين.

➢ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالهجرة:

تم إدراج الهجرة لأول مرة في الإطار الإنمائي العالمي في هدف صريح ضمن خطة التنمية المستدامة 2030 والمتمثل في الهدف 10، الغاية رقم (**10.7**) بشأن "***تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة***"، والغاية رقم (**10.ج**) بشأن "***خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030***". وذلك اعترافاً بالدور الأساسي الذي تؤديه الهجرة في الإسهام الإيجابي في التنمية المستدامة حين يتم إدارتها بشكل جيد.

كما تتضمن خطة التنمية المستدامة عدة أهداف إضافية ذات صلة بالهجرة (مرفق جدول بالأهداف ذات الصلة بالهجرة). ويمكن أن يتم تنفيذ هذه الأهداف كلها من خلال تصنيف البيانات بناءً على حالة الهجرة.

➢ دور المؤسسات الحكومية وصناع القرار في حوكمة الهجرة وتحقيق التنمية المستدامة:

يتمثل دور المؤسسات الحكومية وصناع القرار في حوكمة الهجرة وتحقيق التنمية المستدامة في:

1. مراجعة السياسات التنموية والاجتماعية والاقتصادية المعتمدة للتأكد من إدماج الهجرة والمهاجرين فيها واقتراح سياسات جديدة تأخذ هذا البعد في اعتبارها.
2. وضع برامج تنفيذ الخطط ورصد الموازنات المطلوبة لذلك للتأكد من ترجمة السياسات على أرض الواقع، ومراقبة التنفيذ وتقييم التقدم المحرز.

3. إشراك الجهات غير الحكومية ذات الصلة في عملية صياغة السياسات ومراقبة تنفيذها وتقييمها، وذلك لضمان سياسات أكثر شمولية وفعالية.
4. رفع الوعي حول موضوع علاقة الهجرة بالتنمية لكسر الصور النمطية السلبية عن الهجرة وتفعيل دور المهاجرين في تحقيق التنمية المستدامة.
5. الاستناد إلى الأسس العلمية في صياغة السياسات التي تعتمد على تطوير البيانات وتجميعها وتحليلها. ويمكن للقطاع غير الحكومي أن يلعب دوراً مسانداً في هذا المجال كبيوت للخبرة.
6. المشاركة بفعالية في اللقاءات الثنائية والمنتديات الإقليمية والعالمية وذلك لإظهار أولويات الدولة والتحديات التي تواجهها والعمل على إيجاد الحلول.

الاتفاقين العالميين للهجرة واللاجئين وخطة التنمية المستدامة 2030

- **<u>الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وخطة التنمية المستدامة 2030:</u>**

- تعد خطة التنمية المستدامة 2030 أحد الأسس التي بُني عليها الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، حيث تضمنت ***المبادئ التوجيهية*** للاتفاق النص على أنه "يرتكز على خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويستند إلى إدراكه بأن الهجرة واقع متعدد الأبعاد له أهمية كبرى بالنسبة للتنمية المستدامة لبلدان المنشأ والعبور والمقصد، وهو ما يتطلب اتخاذ تدابير استجابة متسقة وشاملة. وتسهم الهجرة في تحقيق نتائج إنمائية إيجابية وتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، خاصةً عندما تدار بشكل صحيح. ويهدف الاتفاق العالمي إلى الاستفادة من إمكانات الهجرة من أجل تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن أثر هذا الإنجاز على الهجرة في المستقبل".
- تضمن ***الهدف الأول*** للاتفاق العالمي بشأن "***جمع بيانات دقيقة ومصنفة واستخدامها كأساس للسياسات القائمة على الأدلة***" ضمن الإجراءات التي يستند إليها النص على: "جمع وتحليل واستخدام البيانات المتعلقة بآثار الهجرة وفوائدها، فضلاً عن مساهمات المهاجرين والمغتربين في التنمية المستدامة، بهدف الاسترشاد بها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وما يتصل بها من استراتيجيات وبرامج على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي".
- تضمن ***الهدف الثاني*** بشأن ***تقليص الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تضطر الناس إلى مغادرة بلدهم الأصلي***" الالتزام بضمان تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذاً تاماً، وكذلك الالتزام بخلق ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية مواتية لأن يعيش الناس حياة سلمية ومنتجة وقابلة للاستمرار في بلادهم ويلبون أمانيهم الشخصية، مع كفالة ألا يجبرهم اليأس والبيئات المتردية على السعي لكسب العيش في مكان آخر من خلال الهجرة غير النظامية.
- تضمن ***الهدف التاسع عشر*** بشأن "***خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان***" ضمن إجراءاته ضمان التنفيذ الكامل والفعال لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 عن طريق تعزيز وتيسير الآثار الإيجابية للهجرة من أجل تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

- تضمن ***الهدف العشرون*** بشأن ***"تشجيع إرسال التحويلات المالية بوسائل أسرع وأكثر أماناً وأقل كلفة، وتيسير الاندماج المالي للمهاجرين"*** ضمن إجراءاته وضع خارطة طريق لخفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3%، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5% بحلول عام 2030 تماشياً مع الغاية 10-ج من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- في الجزء الخاص ***بالمتابعة والاستعراض***، تم النص على أن يكون منتدى استعراض الهجرة الدولية المنبر العالمي الحكومي الدولي الرئيسي للدول الأعضاء لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ جميع جوانب الاتفاق العالمي وتبادل المعلومات بشأنه، بما في ذلك جوانبه المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبمشاركة جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة.

➢ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وخطة التنمية المستدامة 2030:

- تستند خطة التنمية المستدامة إلى الالتزام بـ ***"ألا يخلف الركب أحداً وراءه"*** (الفقرة 4 من المقدمة). كما تضمنت النص على أنه ***"لابد من تمكين الضعفاء. ويشمل من تراعى احتياجاتهم في الخطة ... اللاجئين والمشردين داخلياً والمهاجرين"*** وغيرهم (الفقرة 23). وينعكس هذا الالتزام والرؤية في الاتفاق العالمي للاجئين.
- يركز ***برنامج العمل*** الخاص بالاتفاق العالمي للاجئين في الجزء المتعلق بالمجالات المحتاجة للدعم على ***"تلبية الاحتياجات ودعم المجتمعات المحلية"***. ويوضح في هذا الجزء أن إدارة وضع اللاجئ إدارة محكمة كثيراً ما تعتمد على قدرة المجتمع المحلي المضيف على الصمود. ويزداد أيضاً الاعتراف بالتحديات الإنمائية التي تثيرها حالات اللاجئين الكبرى والمزايا التي يتيحها النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمشترك في المناطق المضيفة للاجئين الذي يمكن أن ينتفع منه الجميع، تمشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويمكن أن يساعد الاتفاق العالمي في استقطاب الدعم حتى لا يتخلف اللاجئون والمجتمعات المضيفة عن ركب التقدم المحرز في البلد المعني صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- يوضح هذا الجزء أيضاً أهمية عمل الجهات الإنمائية الفاعلة بطريقة مكملة لأنشطة المساعدة الإنسانية – ودون التأثير عليها – لضمان مراعاة التأثير الناجم عن حالة لاجئين كبرى في البلد المضيف في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية وسياساتها على نحو يعود بالفائدة المباشرة على المجتمعات المضيفة واللاجئين. وتمثل روح الشراكة، وأولوية القيادة والملكية على الصعيد القطري، وحشد الاستجابات الدولية القابلة للتنبؤ والمتسقة مع استراتيجيات التنمية الوطنية ومع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 عوامل رئيسية لتحقيق الاستدامة. وفي نفس الوقت يجب أن تكون البلدان المضيفة قادرة على الاعتماد على موارد إنمائية إضافية تكفل ألا تعاق مسيرة المجتمعات المحلية المتضررة من حالة لاجئين بعينها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- هناك خمسة عناصر في الاتفاق العالمي ذات أهمية خاصة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أن الاتفاق العالمي يعمل على:
  1. وضع تدابير ملموسة لتقاسم المسؤولية وتخفيف الضغط على البلدان التي تستضيف غالبية اللاجئين؛
  2. السعي إلى تقريب العمل الإنساني والتنموي؛
  3. توفير طرق لخلق فرص العمل وسبل العيش؛
  4. ضمان أن اللاجئين والمجتمعات المضيفة أنفسهم يجب أن يكونوا في صميم عملية صنع القرارات المتعلقة باللاجئين؛
  5. دعوة المجتمع الدولي ككل إلى اتخاذ مبادرات أوسع لمنع الصراع وبناء سلام دائم.

آليات المتابعة والاستعراض لأهداف خطة التنمية المستدامة 2030

- تسترشد عمليات المتابعة والاستعراض على جميع المستويات بمجموعة من ***المبادئ*** المتمثلة في: (1) الطبيعة الطوعية لهذه العملية التي تمسك بزمامها البلدان وتأخذ في الحسبان اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية؛ (2) رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والغايات العالمية؛ (3) التوجه طويل الأجل وتحديد الإنجازات والتحديات والثغرات وعوامل النجاح ومساعدة البلدان في اتخاذ خيارات سياساتية مستنيرة وتعبئة وسائل التنفيذ والشراكات اللازمة؛ (4) الطبيعة المفتوحة والجامعة والتشاركية والشفافة للعملية؛ (5) محورها الناس، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية، واحترام حقوق الإنسان، والتركيز بوجه خاص على الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً وتخلفاً عن الركب؛ (6) الاستناد إلى الأطر والعمليات القائمة وتفادى الازدواجية ومراعاة الظروف والقدرات والاحتياجات والأولويات الوطنية؛ (7) توخي الدقة والاستناد إلى الأدلة والاسترشاد بتقييمات وبيانات قطرية عالية الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة حسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية؛ (8) تعزيز الدعم الموجه لبناء قدرات البلدان النامية؛ (9) الاستفادة من تعزيز الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف.
- وتتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية عن أنشطة المتابعة والاستعراض، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ويركز التقييم العام على الإنجازات الوطنية، ويستند إلى مصادر البيانات الوطنية، ويتم إعداد تقارير لهذا الغرض. وتمكن المؤشرات المعتمدة من رصد التقدم على المستوى الوطني والعالمي. ويجب أن تتم المتابعة بشكل تشاركي مع جميع الأطراف على المستوى الوطني من مجتمع مدني وقطاع خاص وأكاديميين وغيرهم.
- تتطلب عملية المتابعة والاستعراض قيام الدول بجمع بيانات نوعية في الوقت المناسب، بحيث تستند عملية المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يسهم في العملية التي تُجرى على الصعيد العالمي.

➢ **<u>على المستوى العالمي:</u>**

- **المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة HLPF:**

- يعقد هذا المنتدى برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، ويعد بمثابة المحفل الأساسي لتوجيه القيادة السياسية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 من خلال: تبادل الخبرات، بما في ذلك التجارب الناجحة على أرض الواقع؛ وكذلك وضع توصيات لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها واستعراضها. ويعزز المنتدى المساءلة، بالإضافة إلى دعم التعاون الدولي.
- يوفر المنتدى كذلك فرصة للمجتمع الدولي لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف في المناطق التي توجد بها بلدان تعاني من بعض المخاطر ونقاط الضعف، مثل البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

- يسعى المنتدى إلى تعزيز التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، ويوفر منبراً لإنشاء الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وتعزيز التعاون الدولي للتقدم نحو تحقيق الأهداف، كما يتيح المنتدى إطاراً للمتابعة والاستعراض يتسم بالمشاركة والشفافية والتكامل على المستوى العالمي لمساعدة البلدان على تحقيق أقصى قدر من التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف ومتابعتها لضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب، ويتيح فرصة للبلدان لعرض التقدم والعقبات التي تواجهها في تنفيذ الأهداف، ويساعد في ترجمة رؤية الأهداف إلى حقيقة من خلال توفير القيادة السياسية والتوصيات وتبادل الخبرات والدروس المستفادة، ويجمع بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين لمناقشة التقدم واستعراض التجارب الناجحة، كما يخلق فرصة لعمل وتطوير شراكات حول أهداف التنمية المستدامة بين أصحاب مصلحة متعددين.

الاستعراضات الوطنية الطوعية VNRs:

- يتم تشجيع الدول الأعضاء على تقديم استعراضات وطنية طوعية منتظمة وشاملة للتقدم المحرز في تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة على الصعيد الوطني أمام المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. تشارك الدول العربية في الاستعراضات الوطنية الطوعية منذ عام 2016، ويوضح الجدول التالي الدول العربية التي شاركت في الاستعراضات وتواريخ مشاركاتها:

الدولة	سنة المشاركة
الأردن	2017-2020
الإمارات	2018
البحرين	2018
الجزائر	2019
السعودية	2018
السودان	2018
العراق	2019
عمان	2019
قطر	2017-2018
الكويت	2019
لبنان	2018
ليبيا	2020
مصر	2016-2018
موريتانيا	2019

- أصدر الأمين العام للأمم المتحدة وثيقة تتضمن ***المبادئ التوجيهية الطوعيّة المشتركة لتقديم التقارير المتعلقة بالاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة***. واستكمالاً لهذه المبادئ التوجيهية، وضعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ***دليلاً لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية*** يتضمن إرشادات بشأن الاستعراضات وتنظيم الاستعراض والتحضير له والركائز الأساسية لإعداد الاستعراض وورش العمل التحضيرية والمهل النهائية لتقديم الاستعراضات إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.[4]

دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2019:

- يدور موضوع المنتدى هذا العام حول ***"تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة"***، ويتضمن مناقشة عدة أهداف من بينها الهدف 10 حول "الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها" الذي يتناول موضوع الهجرة، بالإضافة إلى الأهداف 4 و8 و13 و16 و17، وهي كلها أهداف ذات صلة بالهجرة.
- يتم تنظيم المنتدى لعام 2019 في نيويورك على مرحلتين، في تموز/يوليو برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي أيلول/سبتمبر برعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتعقد المرحلة الأولى خلال الفترة من 9 إلى 18 يوليو/ تموز 2019.
- ستقوم خمسة دول عربية بالمشاركة في الاستعراضات الوطنية الطوعية هذا العام، وهي: الجزائر – العراق – عمان – الكويت – موريتانيا.

- **نقاش رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية:**

- عقدت رئيسة الجمعية العامة "نقاش رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية" بتاريخ 2019/2/27 – بدلاً من الدورة الثالثة من الحوار رفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية التي كان من المفترض أن تعقد عام 2019 – لاستعراض الإنجاز المحرز والتحديات الحالية في سبيل تحقيق الأهداف والغايات ذات الصلة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030، وذلك في إطار الاستعداد للمنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2019.
- ركز النقاش على العلاقة بين أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، إلى جانب إلقاء الضوء على التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المتعلقة بالهجرة، ومعالجة الفجوات في بناء القدرات وحشد التمويل وتطوير التكنولوجيا والعمليات والسياسات، وكذلك الشراكات لتحقيق الأهداف ذات الصلة بالهجرة وتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة.

➢ **<u>على المستوى الإقليمي العربي:</u>**

يتم تنظيم مجموعة من الفعاليات والأنشطة المعنية بخطة التنمية المستدامة 2030 على المستوى الإقليمي العربي، على رأسها ***المنتدى العربي للتنمية المستدامة*** الذي تنظمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

[4] يمكن الاطلاع على دليل إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية والمبادئ التوجيهية للأمين العام عبر الرابط التالي:
https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/18061VNR_Handbook_Ar.pdf

(إسكوا)، ***والأسبوع العربي للتنمية المستدامة*** الذي تنظمه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، كما تم إنشاء ***مجموعة عمل خطة التنمية المستدامة لعام 2030*** المنبثقة عن آلية التنسيق الإقليمي في المنطقة العربية (RCM) التي تأسست عام 1999 وتشمل في عضويتها جامعة الدول العربية وجميع المكاتب الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة العاملة في العالم العربي، ويتم كذلك إصدار ***تقرير التنمية المستدامة العربية***. وفيما يلي عرضاً لأبرز هذه الفعاليات.

- **المنتدى العربي للتنمية المستدامة:**

- المنتدى العربي للتنمية المستدامة هو الآلية الإقليمية الرئيسية المعنية بمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراض التقدّم المحرز في المنطقة العربية على هذا المسار، وهو ملتقى سنوي إقليمي رفيع المستوى، لمناقشة سبل التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات المعنية في متابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بتنظيم المنتدى، حيث أنها الجهة الأممية المكلفة بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة.
- يمثل المنتدى صوت المنطقة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة، من خلال النتائج التي يتوصّل إليها. ويصدر المنتدى العربي تقريراً يتضمن أهم الرسائل المنبثقة من الحوار الإقليمي حول الفرص والتحديات المتعلقة بتنفيذ خطة عام 2030، ويبين التقدم المحرَز باتجاه تحقيق أولويات التنمية المستدامة.
- ويتبع المنتدى العربي نهجاً تشاركياً، فهو يضم ممثلين رفيعي المستوى عن الوزارات والجهات المعنية بوضع الخطط اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030 وبمتابعة التقدم المحرز في هذا الشأن، وممثلين عن البرلمانات العربية وعن مجموعة واسعة من المنظمات الإقليمية والدولية وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمراكز البحثية ووسائل الإعلام، وغيرها.
- حُدّد دور هذا المنتدى وعضويته في إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الصادر عن الدورة 29 للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التي عقدت في ديسمبر/ كانون أول 2016 بالدوحة (مرفق).
- وقد عقد المنتدى خمسة دورات؛ في عمّان عام 2014، وفي المنامة عام 2015، وفي عمّان عام 2016، وفي الرباط عام 2017، وفي بيروت عام 2018.

دورة عام 2019:

- يعقد المنتدى العربي لهذا العام في بيت الأمم المتحدة في بيروت، في الفترة من 9 إلى 11 أبريل/ نيسان 2019، وقد مرّت أربعة أعوام تقريباً على اعتماد خطة عام 2030. وفي عام 2019، ستنتهي دورة السنوات الأربع الأولى المحدَّدة لإتمام المتابعة والاستعراض العالمي لجميع أهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيُعقد في تموز/يوليو برعاية المجلس

الاقتصادي والاجتماعي، سيُعقد مؤتمر قمة القادة في نيويورك، برعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة، في سبتمبر/ أيلول 2019 (مرفق مذكرة توضيحية عن هذه الدورة).

- ينظم المنتدى العربي لعام 2019 في إطار شراكة وطيدة بين الإسكوا وجامعة الدول العربية، بصفتها شريكاً رئيسياً في دعم تنفيذ خطة عام 2030 في المنطقة العربية. والمنتدى هو جهد مشترك بين آلية التنسيق الإقليمي وفريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وهو ينظم تنفيذاً لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى زيادة الاتساق والتآزر ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي. وقد أُنشئ في إطار المنتدى العربي لعام 2019، كما في دوراته السابقة، فريق عمل مشترك بين الوكالات لضمان التعاون والتنسيق فيما بينها.
- ينعقد المنتدى على مدى ثلاثة أيام، ويتمحور حول موضوع "**تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية**"، وتنظم في أثنائه سلسلة من الجلسات العامة والجلسات المتخصصة وورش العمل. وتتمثل المحاور الرئيسية للمنتدى فيما يلي:

- **المحور 1- التقدم المحرز على الصعيدين العالمي والإقليمي، واستعراض تنفيذ أهداف محددة:** في إطار هذا المحور، يتم تقييم التقدم المحرز على الصعيدين العالمي والإقليمي في تحقيق خطة عام 2030، واستعراض تنفيذ أهداف محدّدة من أهداف التنمية المستدامة. ويسترشد هذا المحور ببعض النتائج الأولية التي توصل إليها التقرير العربي للتنمية المستدامة لعام 2019، كما يركز على أهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض في هذا العام، وهي الأهداف 4 و8 و10 و13 و16 و17.
- **المحور 2- المحور الرئيسي للمنتدى: تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية:** يركز هذا المحور على موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لهذا العام؛ ويتناول كل مكون من المكونات الثلاثة لموضوع المنتدى لعام 2019، وهي: تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة. وفي إطار هذا المحور، تركز المداولات على أوجه الترابط والاتساق على مستوى السياسات والآليات والدروس المكتسبة وتسلط الضوء على دراسات حالات فردية من المنطقة العربية وخارجها.
- **المحور 3- المسارات الوطنية والإقليمية والعالمية، بما فيها الاستعراضات الوطنية الطوعية والرسائل التي ستحملها المنطقة إلى مؤتمر القمة العالمي:** في إطار هذا المحور تسلط المداولات الضوء على مسارات المتابعة والاستعراض الوطنية والإقليمية والعالمية. وفي نشاط تفاعلي خاص، تناقش الاستعراضات الوطنية الطوعية بوصفها أهم عمليات المتابعة والاستعراض على المستوى الوطني، مع مراعاة الاتجاهات الإقليمية والدروس المستفادة وسبل المضي قدماً. ويخطط هذا المحور لمساهمة المنطقة العربية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي سيُنظَّم على مرحلتين، في تموز/يوليو برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي أيلول/سبتمبر برعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة.

- **تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017: "الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030"[5]:**

- أعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة العدد الثاني من تقرير حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية لعام 2017، وذلك تحت مظلة مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية[6] وبالتعاون مع الوكالات الأعضاء فيها.
- يتضمن التقرير ثلاثة فصول؛ يتناول الفصل الأول اتجاهات الهجرة في المنطقة العربية، ويتناول الفصل الثاني التطورات في حوكمة الهجرة في المنطقة العربية، ويركز الفصل الثالث على ***تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة***.
- خلص التقرير إلى مجموعة من العناصر الرئيسية لحوكمة الهجرة تتمثل في: أهمية أن يكون تمكين المهاجرين في صلب خطط الحوكمة جميعها، وأن أهداف التنمية المستدامة المترابطة تستلزم نهجاً شمولياً، وأن حوكمة الهجرة لا تقتصر على سياسات الهجرة بالمعنى الضيق، وأن التعاون بين المؤسسات أساسي لحوكمة الهجرة الشاملة. كما أكد التقرير على أهمية النظر في الاحتياجات والقدرات الخاصة بالمجموعة وبكل من الجنسين، وأن خطط الحوكمة القائمة على الأدلة تستلزم معلومات موثوقة، وأن حوكمة الهجرة لا تقتصر على المهاجرين، وأنها تُعنى بالنتائج والآثار، وأن المطلوب هو حوكمة متعددة المستويات.

[5] يمكن الاطلاع على التقرير من خلال الرابط التالي:
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/2017-situation-report-international-migration-arabic_2.pdf

[6] أُنشئت مجموعة العمل حول الهجرة الدولية في المنطقة العربية عام 2013 برئاسة كل من جامعة الدول العربية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM). وتضم مجموعة العمل في عضويها كل من: منظمة العمل الدولية (ILO)، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية (UNAIDS)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN-Women)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA).

جهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في مجال متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030

للأمانة العامة لجامعة الدول العربية العديد من الجهود في مجال متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، حيث تعمل قطاعات الأمانة العامة وإداراتها المختلفة في هذا الشأن كلٌ في مجال اختصاصه، ومن بينها إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة التي تتولى الأمانة الفنية لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء. وحرصاً على إيلاء التنمية المستدامة الاهتمام الكافي، قامت الأمانة العامة في عام 2015 بإنشاء إدارة جديدة داخل هيكلها التنظيمي تسمى "إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي". وفيما يلي عرضاً موجزاً لأهم الجهود في هذا المجال.

- **الأسبوع العربي للتنمية المستدامة:**

- نظمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي) دورتين من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة؛ حيث عقدت الدورة الأولى خلال الفترة من 14-2017/5/17، والثانية خلال الفترة من 19-2018/11/22، وذلك بجمهورية مصر العربية وبرعاية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي. ويتم تنظيم هذا الحدث بالتعاون مع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية والبنك الدولي والأمم المتحدة.
- يهدف الأسبوع العربي للتنمية المستدامة إلى إعطاء فرصة للدول العربية لمناقشة أهداف التنمية المستدامة وتحديد خططهم المستقبلية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، ويشارك فيه كل من الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وجهات التمويل الدولية.
- تتناول الجلسات المختلفة خلال الأسبوع كافة القضايا التي تهم المنطقة العربية في إطار متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، كما يتم تنظيم عدد من الفعاليات الجانبية لمناقشة قضايا ذات أهمية خاصة للمنطقة العربية.

- **اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية:**

- أُنشئت اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية بموجب القرار رقم 2134 بتاريخ 16 فبراير/ شباط 2017 الصادر من قبل المجلس الاقتصادي الاجتماعي في دورته العادية 99.
- تتولى الأمانة العامة (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي) مهمة تنظيم اجتماعات اللجنة التي عَقَدَت منذ إنشائها أربعة اجتماعات.
- تساعد اللجنة على نشر الوعي بأهداف التنمية المستدامة وقيادة عجلة التنمية في المنطقة العربية، كما أن أعضاءها هم المسؤولون عن تحقيق المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية من خلال مساهماتهم الفاعلة في اتخاذ القرارات وصنع السياسات المبنية على أسس علمية دقيقة.

- **جهود الأمانة العامة في مجال أهداف التنمية المستدامة 2030 ذات الصلة بالهجرة:**

تقوم الأمانة العامة (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بالعديد من الجهود في مجال أهداف التنمية المستدامة 2030 ذات الصلة بالهجرة، وذلك من خلال الآليات التي أنشأتها لتطوير عملها وتعزيز التعاون بينها وبين المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في المنطقة وكذلك مع الدول العربية الأعضاء، وعلى رأس هذه الآليات: عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء، ومجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية.

- **عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء ARCP:**

- تمثل عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء المنصة الأكثر ملائمة للعمل على: رفع الوعي وتحسين قاعدة المعرفة بالأهداف المتعلقة بالهجرة، ومتابعة جهود الدول الأعضاء في هذا المجال وتقديم الدعم الفني اللازم لها، وتعزيز التنسيق بين سياسات الدول العربية في مجال الهجرة من خلال تعزيز الحوار الإقليمي والاستفادة من التجارب الأخرى وتنفيذ برامج تدريبية وتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات، بالإضافة إلى التركيز على دعم حكومات الدول الأعضاء لوضع سياسات أكثر فعالية لاستخدام الهجرة لصالح التنمية الإقليمية العربية، ودمج المغتربين في خطط التنمية الوطنية وبناء جسور من الحوار. مع الوضع في الاعتبار عند القيام بهذا الدور الأزمات التي تمر بها المنطقة حالياً وأهمية الاستجابة بشكل جماعي للتحديات التي تواجهها المنطقة فيما يتعلق بالهجرة.
- قامت عملية التشاور باعتماد ***ورقة البرامج*** الخاصة بها خلال اجتماعها الثاني الذي عقد بمقر الأمانة العامة في مايو 2016. وبناءً على ما ورد في ورقة البرامج المشار إليها، تقوم عملية التشاور بمتابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف المتعلقة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030، وذلك بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) بصفتها اللجنة الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمكلفة بمتابعة تنفيذ الأهداف في المنطقة، ومن خلال التعرف على أفضل السبل التي يمكن بها دعم الاستعراضات الإقليمية.
- تضمنت ***خطة العمل الأولى لعملية التشاور لعامي 2016-2017 والثانية لعامي 2018-2019*** النص على تخصيص بند على جدول أعمال الاجتماعات العادية لعملية التشاور لمتابعة واستعراض جهود الدول الأعضاء لتنفيذ هذه الأهداف وتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات بهذا الشأن. إلى جانب تنظيم ندوات تعريفية و/أو ورش عمل تدريبية لرفع الوعي وتحسين قاعدة المعرفة بالأهداف المتعلقة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030. كما نصت خطط العمل على الاستعانة *باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)* – بصفتها اللجنة الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمكلفة بمتابعة تنفيذ الأهداف في المنطقة – وكذلك *المنظمة الدولية للهجرة* (IOM) – بصفتها الوكالة الأممية المتخصصة – لتقديم الدعم الفني اللازم للدول الأعضاء عند قيامها بتنفيذ الأهداف المتعلقة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030.
- وبناءً عليه، تم تخصيص بند على جدول أعمال **الاجتماع الثاني لعملية التشاور** الذي عقد بمقر الأمانة العامة يومي 24-2016/5/25 لمناقشة أهداف التنمية المستدامة 2030 ذات الصلة بالهجرة، حيث قامت مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعمل مداخلة حول الهجرة والتنمية المستدامة، ثم قام المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) للدول العربية بعمل عرض حول قضايا الهجرة والتنمية المستدامة، أعقبه عرض قامت به مسئولة العلاقات والسياسة العامة بالمكتب الإقليمي لشمال

أفريقيا والشرق الأوسط بالمنظمة الدولية للهجرة (IOM) حول الأهداف ذات الصلة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030 وقامت بالتركيز على الهدفين 8.8 و10.7 والمؤشرات الخاصة بهما، وكيفية المتابعة والاستعراض على المستويات المختلفة (عالمياً وإقليمياً ووطنياً). وقد قامت الأمانة العامة بإعداد ملف وثائقي يحتوي على أهم الوثائق الصادرة حول خطة التنمية المستدامة 2030 والأهداف ذات الصلة بالهجرة فيها تم توزيعه خلال الاجتماع.

- وخلال **الاجتماع الثالث لعملية التشاور** الذي عقد بمقر الأمانة العامة يومي 8-2017/5/9، تم تخصيص الجلسة الأولى لمناقشة أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالهجرة، حيث قامت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بتقديم عرض حول الهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030، كما قامت السيدة مدير إدارة التنمية المستدامة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعمل عرض حول الهجرة والتنمية المستدامة، تبعها قيام بعض الدول العربية بعرض تجاربهم في هذا المجال وسعيهم إلى إدماج الهجرة في سياسات التنمية، ودور مؤسسات المغتربين في تنمية أوطانهم الأصلية، والتحديات التي يواجهونها والناتجة عن أزمة اللجوء، حيث تم التأكيد على أهمية إيجاد موائمة بين التنمية المستدامة وأزمة النازحين. وقد قامت الأمانة العامة بإعداد ورقة معلومات حول "أهداف التنمية المستدامة 2030 ذات الصلة بالهجرة" تم توزيعها على السادة المشاركين في الاجتماع الثالث كورقة خلفية تضمنت أهم المستجدات في هذا الشأن وآليات المتابعة والاستعراض لأهداف خطة التنمية المستدامة على المستويين العالمي والإقليمي وجهود المنظمات لمتابعة تنفيذ الأهداف في المنطقة العربية.

- **برامج بناء القدرات:**

- قامت الأمانة العامة بتنظيم ورشة عمل بعنوان ***الهجرة والتنمية المستدامة في المنطقة العربية***" لبناء قدرات المسئولين في الجهات المعنية بالدول الأعضاء يومي 16-2018/7/17 في القاهرة، وذلك في إطار تنفيذ أنشطة مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية التي تترأسها جامعة الدول العربية (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وبعضوية 16 وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.
- هدفت ورشة العمل إلى رفع الوعي وتحسين قاعدة المعرفة بالأهداف المتعلقة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومساعدة الدول الأعضاء على تعزيز القدرات الحكومية لتحديد أولوياتها الوطنية وخططها التنفيذية في مجال الهجرة والتنمية، وتحقيق مختلف مقاصد أهداف التنمية المستدامة، وخاصة العمل على إنجاز الهدف 10.7 المتعلق تحديداً بالهجرة. وتم التركيز على الجهود والممارسات الجيدة التي تنفذها الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوسائل الممكنة لتعزيز قدرات الحكومات في تحقيق هذه الأهداف.
- ركزت ورشة العمل على تقديم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال المنظور العالمي والإقليمي والوطني، والبحث المعمق في ترابط الهجرة مع مختلف المجالات الموضوعية مثل العمل اللائق، والمهاجرين في الدول التي تشهد حالات النزاع، وحقوق المهاجرين وصحتهم، بما فيهم النساء والفتيات، وكذلك موضوع أثر التغير المناخي والتنمية الحضرية.

L.azzam